جـــراء غيـــاب الـــرقـــابـــة والمـنـافـســة

تـــدن واضح في صـنـــاعـــة الخـبـــز والـصـمـــون

كاظم موسى

تعاني صناعة الخبز في العراق انحدارات سريعة . وتمثل رداءة صمون الافران واضمحلال حجم الصمونة الواحدة احد اهم سمات هذه الصناعة في ظل غياب الرقابة التجارية والصحية ، حيث النوعيات الرديئة من الطحين التي يتم استخدامها في هذه الصناعة الغذائية المهمة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن والتي تؤثر نوعياتها السيئة في الناس الذين يضطرون لشراء الصمون والخبز المعد من (طحين) غير صالح بسبب انتهاء مدة الخزن فيكون الصمون المنتج ورائحة العفونة تفوح منه، لكن المواطن يضطر لشرائها مرغما بعض الاحيان.

ويشير اغلب المواطنين الى ان المادة الغذائية الاساسية عرضة لعبث اصحاب المخابز والافران المواطن سلمان داود يقول: الى جانب صفقات الحنطة الرديئة والملوثة التي يكشف عنها في اطار مفردات البطاقة التموينية يعمد عدد من اصحاب المخابز والافران الى استخدام نوعيات رديئة ومتعفنة من الطحين الى جانب احتوائها شوائب وبكتريا ضارة ولها تاثير سيئ على الصحة العامة تتولد عنها مشاكل صحية ومتاعب تضيف لمعاناة المواطنين معاناة اخرى جراء الغاء وزارة الصحة مناهج الرقابة الصحية على اعمال المخابز والافران الذي كان معمولا به سابقا، اما المواطن زهير حميد فيقول: الجانب الاخر الذي يمكن رؤيته عند زيارة الافران فهو يتعلق باحجام و اوزان واثمان الخبز والصمون وهو الاخر يشهد غياب الرقابة التجارية عليه ما جعل موضوع تحديد نوعيات واحجام واثمان

واوزان تلك المادة عرضة لاهواء اصحاب المخابز والافران، وحسب مصالحهم ومن دون مراعاة الواقع المعاشي للشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) التي تتحمل اعباء مالية مضافة جراء تلك الحال.

ويشير هؤلاء المواطنون الى ان العبث الذي يتعرض له رغيف الخبز من لدن اصحاب المخابز والافران ينطوي على ايقاع اضرار كبيرة بافراد المجتمع، اذ يتذرعون بانواع الحجج لتبرير تلاعبهم بتلك المادة الى حد العبث والجانب اللافت للانتباه يكمن في تفاصيل صناعة هذه المادة اذ لا تزال الاساليب البدائية المتخلفة تكتنف سير الاعمال وما يرافقها من اهمال لشروط العمل الصحية فاغلب الافران والمخابز (حجرية) بدائية يعود تاريخ ابتكارها الى اوائل القرن المنصرم لم يطرأ على اعمالها تطور يذكر برغم تقادم الزمن فالاواني غير النظيفة واماكن وضع تلك المادة تمتاز بعدم النظافة الى جانب طرق عرضها ونقلها الى جانب عدم ارتداء العمال ملابس خاصة بالعمل اذ يعمد العمال الى ارتداء ملابس غير نظيفة وملوثة بمواد النفط والكاز والزيوت والمواد الاخرى الامر الذي ينعكس سلبا على نظافة الخبز والصمون جراء ملامستهم تلك المادة الى جانب اهمال جانب الشروط الصحية التي يجب توفرها في العاملين بتلك الاماكن ما يجعل الخبز والصمون وسيلة لانتقال الامراض الى المستهلكين.

المواطنة سها فاضل تقول: ان غياب المنافسة الحكومية في تلك الصناعة هي التي ادت الى هذا التراجع اذ لم يعد وجود يذكر لمديرية المخابز والافران التابعة لوزارة التجارة والتي كانت تشكل عنصر استقرار بالنسبة للاوزان والاثمان الى جانب انتفاء شروط العمل التجارية والصحية، فطريقة الانتاج الواسع لتلك المادة تمثل الحالة الفضلى التي تنطوي على مراعاة المصلحة العامة الى جانب تميزها باساليب العمل المتطورة واستيفائها شروط الانتاج بجميع جوانبه في ظرف تتعرض فيه تلك الصناعة لاهمال كبير من لدن الجهات الحكومية برغم حيويتها واتصالها بشكل مباشر بالحياة المعيشية للمواطنين، ذا لم يتم التصدي لواقع تلك الصناعة من لدن الخبراء ولا من جانب اجهزة الاعلام التي لم تبحث ولو في مساحة صغيرة من نشاطاتها في سير الاعمال والواقع المتخلف في صناعة الخبز والصمون على رغم أهمية الموضوع اذ تكاد لا تخلو ادبيات حقبة زمنية من ذكر رغيف الخبز كما ان العديد من العروش اطاح بها رغيف الخبز فالثورة الفرنسية ١٧٨٩ كانت ثورة رغيف الخبز (ثورة الجياع) اما ما يتعلق بحساب الارباح بالنسبة لاصحاب المخابز فيمكن الوقوف عليها وفق حساب بسيط : ثمن رغيف الخبز ١٥٠ دينارا. وزن رغيف الخبز ٥٠ غم وبذلك يمكن صناعة ٢٠ رغيفا من الخبز بكيلو غرام واحد من الطحين الذي لا يتجاوز سعر الكيس زنة ٥٠ كيلو غراما ١٠ الاف دينار (طحين الحصة).

٢٠ رغيف خبز × ٥٠ كيلو غرام (زنة كيس طحين) = الف رغيف من الخبز .

١٥٠ دينارا ثمن الرغيف × ١٠٠٠ رغيف = ١٥٠٠٠٠ دينار حاصل كيس من الطحين .

١٥٠٠٠٠ دينار ١٠٠٠٠ دينار = ١٤٠٠٠٠ دينار صافي الربح.

هامش الربح المتحقق = ١٤٠٠ ٪

وهذا هامش ربح كبير لمادة اساسية في ظل ظروف تتابع موجات ارتفاع الاسعار، بشكل امست فيه الاحوال المعيشية للمواطنيين في تراجع مستمر جراء اضمحلال القيمة الحقيقة للعملة (الدينار) اذ أمسى الحصول على لقمة العيش الشغل الشاغل للمواطنين، تلك اللقمة المغمسة بالقلق والخوف والدماء.

مطالباً بإعادة النظر في وضع المزارعين

برلماني: أسعار المحاصيل الزراعية لا تتناسب مع كلف الإنتاج

المدى/ وكالات

قال عضو في لجنة الزراعة والمياه والاهوار في مجلس النواب، السبت، إن الارتفاع الهائل في كلف الإنتاج الزراعي لا يتناسب مع الأسعار المعتمدة في الأسواق المحلية أو عبر تسعيرة الدولة التي يفترض أنها تشجيعية، عازيا التراجع الكبير في الإنتاج الزراعي الى هذا السبب.

وأوضح ملحان المكوطر: أن التراجع الكبير في الإنتاج الزراعي ناجم عن الارتفاع الهائل في التكاليف وعدم ملاءمة التسعيرة المعتمدة له سواء من قبل الدولة أم في الأسواق المحلية،.

وأضاف: إذا بحثنا عن حل أمثل لأزمة الزراعة في العراق في الوقت الحاضر، فينبغي أن تتبنى الدولة سعرا عادلا للمحاصيل الستراتيجية وهي الرز والحنطة والشعير والذرة الصفراء وعباد الشمس، معربا عن اعتقاده أن "الأشكالات الأخرى تظل ثانوية وبالإمكان ايجاد الحلول الميسرة لها".

واجابة عن سؤال بشأن تأثير الجفاف، قال: أنه يؤثر بالتأكيد على المناطق غير المروية مثل الموصل والجزيرة، ويمتد عبر ظاهرة نقص المياه في الجنوب والوسط بسبب قلة الأمطار وانحسار تدفق المياه بكمياتها الطبيعية في الأنهار.

مشيرا إلى أن هناك "إجراءات تتبعها الجهات المعنية مثل وزارة الموارد المائية، لإيجاد البدائل وتوفير المستلزمات المناسبة". وتابع أن هنالك "أولوية لتوفير الجهات المسؤولة الأجهزة الزراعية وغيرها من المستلزمات كالبذور والأسمدة وغيرها"، مشيرا إلى أنها "تسهم في تيسير متطلبات العملية الزراعية، وتشجع الفلاح على العمل الزراعي دون تردد من احتمالات خسائر يتكبدها في الموسم الزراعي قد تضطره لأن يستدين فوق جهده".

وضرب المكوطر مثلا بما كان المزارع يتلقاه من دعم بقوله "كانت الدولة توفر له دعما في أسعار الآلات الزراعية بنسبة ٨٥ ٪ بمعنى أنه لا يدفع ثمنا لأية آلة زراعية أكثر من ١٥٪ من سعرها الحقيقي"، مبينا أن الأمور انعكست الآن إذ "انخفض الدعم الآن ليكون بنسبة ١٥٪ وعليه أن يدفع من جيبه ٨٥٪ من ثمن الآلة".

وتطرّق إلى آليات الدعم قائلا، إنها "تعتمد حاليا على المخرجات فقط، بمعنى أن نرفع أسعار المحاصيل عند حصادها"، لافتا الانتباه إلى أن العكس هو ما ينبغي أن يحصل إذ "ينبغي أن تترافق سياسات الدعم في المدخلات والمخرجات معا، أي أن يدعم المزارع بتوفير البذور والأسمدة والمبيدات، وأن تدعم كل تكاليف الإنتاج، مثلما تدعم المحاصيل في عمليات التسويق والتجهيز".

ويذكر أن مجلس الوزراء قرر في ضوء المبادرة الزراعية التي أطلقها رئيس الوزراء دعم أسعار شراء المحاصيل من المزارعين والفلاحين ولاسيما الحنطة والشعير، وذلك في إطار سياسة الدولة لزيادة الأراضي المزروعة وتعويض الفلاحين والمزارعين عما لحق بهم من جراء الجفاف الذي مر على البلاد.

وبشأن دور لجنة الزراعة والمياه والأهواز في مجلس النواب، وما قطعته من أشواط في التعاطي مع الأجهزة الحكومية المعنية بالقطاع الزراعي، ذكر المكوطر آننا في اللجنة "نقلنا أفكارنا ومقترحاتنا إلى الجهات المختلفة وأستضفنا وزير الزراعة الذي تجاوب معنا تماما، وطالبنا على صعيد تكاليف الإنتاج الباهظة، أن تكون أسعار الشلب (الرز) مجزية لتكاليفه الحقيقية لتشجيع الفلاح، علما أن حصاده بعد نحو شهرين"، وأضاف أن "هذا ما ينسحب على المحاصيل الشتوية، وضرورة تدعيم المدخلات كما ذكرت، فضلا عن توفير المشتقات النفطية المطلوبة في تسيير الإنتاج الزراعي".

وتابع المكوطر يقول: أن أسعار تجهيز الكهرباء ارتفعت على المزارعين بشكل سافر، حيث ارتفع سعر الوحدة من خمسة دنانير إلى خمسين دينارا مما يعد ثقلا آخر على تكاليف الإنتاج.

وردا على سؤال آخر بشأن المحاصيل المستوردة وآثارها السلبية على المزارع وعلى الإنتاج المحلي، أفاد المكوطر أن "هذا عامل مربك آخر، لأن المحاصيل الزراعية تدخل أسواقنا المحلية بدون ضوابط"، وأردف "صحيح أن منعها كليا لا يعد إجراء سليما لأن واقعنا الزراعي الحالي غير مؤهل الآن في الأقل لتغطية حاجات السوق، بل يجب أن تنظم العملية الاستيرادية بإشراف وزارة الزراعة مباشرة".

وزاد أن على وزارة الزراعة أن تقوم مثلا: "بمنع استيراد الطماطم في موسم توفرها، وهكذا بالنسبة لأي محصول آخر"، مشترطا ضرورة "أن لا تترك الأمور عرضة للفوضى ولمصالح المضاربين من التجار".

من الواقع الاقتصادي

الثروات المائية والموارد النفطية

هـــادي طعـمـــة

قبل ان تطغى الحاجة الماسة الى النفط ومشتقاته ويحتل في غفلة من الوعي مكانة (عصب الحياة)ولاسيما في البلدان الصناعية ، كانت المياه ولا تزال عصب الحياة، ولا نحتاج للاستشهاد بالتاريخ على قيام الحضارات المتعاقبة على ضفاف الانهار وخصوصا في عراقنا: بلاد ما بين النهرين المباركة، ولا تزال المياه تختزن القدرة الساحرة الخفية التي تجعل الاشياء والمخلوقات، حية ،وهي تتمتع بالفرادة بين الثروات، برغم الاهمال في الالتفات الى أهميتها وضعف الاهتمام بمستلزمات توفيرها لتلبية الحاجات المنوعة، حتى غدت لاتذكر بين الثروات الطبيعية.

ولا تدرج ضمن الثروات اللازمة للتنمية برغم ان المياه لاتزال تدخل في الصناعات المختلفة بما فيها صناعة استخراج النفط ليكون ثروة في قبضة اليد .مرت العقود وزالت مخاطر الفيضانات وكوارثها وبتنا مطمئنين ونسينا اهمية الثروة المائية واحتمالات الظروف الاستثنائية كنقص الامطار واشتداد الجفاف وانخفاض مياه السدود والمستودعات الرئيسة الى مستوى ١٠٪ بالنحو الذي مر على بلا دنا خلال السنتين الاخيرتين محدثا خسائر بالغة بالمحاصيل الزراعية وهلاكا بالثروة الحيوانية تشكى منها اصحابها على صفحات الصحف وصارت مزارع غير محدودة المساحة هشيما وارضها قفرا، وكادت الابار تجف واصبحت مياه بعضها آسنة ولم تعد صالحة لاستهلاك الانسان والحيوان، ونزح آلاف المزارعين من مزارعهم فزادوا مشكلة المهاجرين والمهجرين مشكلة جديدة، وسجلت تقارير المحاصيل الزراعية انخفاض القمح والشعير مثلا - الى نصف المنتج منهما في العام الماضي كما انخفضت نسب المحاصيل الاخرى وبدي باستيرادها من دول الجوار وغيرها بعد ان كان العراق طوال ازمان مضت يوصف بانه اعجوبة العالم ووصفته المس بيل ايام الاحتلال البريطاني، بانه الخزين الذي لاينضب، ولم يكن للنفط يومها القيمة التي يحوزها الان.

انه وضع منذر بالخطر والعواقب اذن، يدعو حثيثا الى الاستعاضة عن سدودتتعذر اقامتها في المناطق السهلة التي تقارب ثلثي مساحة البلاد والتي يجب ان يقام فيها البديل عن السد للابقاء على الموارد المائية (ثروة الحياة) لتفادي نقص المياه مستقبلاً، ناهيك عن الجدب والقحط المكشر عن انيابه بوجوهنا ووجوه الاجيال القادمة .فان بنا حاجة ماسة الى مشروع يؤمن الحفاظ على ثروة الحياة هذه ليتسنى التصرف بها وقت الحاجة وعند الازمات على حد سواء . فليس بالنفط وحده يثرى بنو الانسان وتتقدم الاجيال والبلدان وليس بغير المياه تدوم الحياة . فقبل ان يأتي يوم نضطر الى اتفاقية (النفط مقابل الماء) يتعين الاسراع الجاد للحفاظ على كامل ما وهبنا الله من ثروة مائية ، والحيلولة دون ان تذهب هدرا الى مياه الخليج المالحة!.

فان بنا حاجة ماسة الى مشروع يؤمن الحفاظ على ثروة الحياة هذه ليتسنى التصرف بها وقت الحاجة وعند الازمات على حد سواء . فليس بالنفط وحده يثرى بنو الانسان وتتقدم الاجيال والبلدان وليس بغير المياه تدوم الحياة .

اقتصاديات الظل

إنتاجية الرتابة في العمل

ثمة عوامل غير اقتصادية تسهم في التاخر، منها ان مواطنين لا حصر لهم يرون في حصولهم على عمل ما، هو نهاية المطاف في الحياة ثم يتقوقعون على أنفسهم وتتوقف عندهم رغبة التطور.. فيؤسرون أنفسهم بالرتابة في عمل روتيني بالذهاب للعمل والعودة منه لينتهوا الى الرتابة الآسرة المتكلسة بان يعدوا الايام، ثم ما هو ادهى ان يكتفوا بالالتقاء بثلة سقيمة ليس لها سوى احاديث عقيمة، لا تخلو من ثرثرات، بحجة قضاء (وقت الفراغ)! نعم.. هو قضاء وقت فراغ لامرئ (فارغ) من اي طموح، ليصرف وقت فراغه من العمل، بدل ان يجدد حياته وحيويته بما يوجب اختصاصه ويقتضي عمله وجدارته بالمتابعة والتطوير، ونحن احوج الى اوقات (فراغ) منتجة، هي وان كانت من مسؤولية الافراد الا ان المسؤولية الكبرى تقع على المسؤولين الاكبر في عدم تهيئة البيئة الملائمة فالحياة والطموح للتقدم والنهوض بواجبات القضاء على أي وقت فراغ ففبه افراغ للمجتمع من الامكانات المخفية والكفاءات الواعدة.

إعادة النظر بقانون بريمر حيال الاستيراد العشوائي

لجنة اقتصادية توصي بإعادة العمل بالتعرفة الكمركية

بغداد/ المدى

قال رئيس اتحاد الصناعات العراقي أن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لدراسة ما عرف بقانون بريمر الخاص بإيقاف قانون التعرفة الكمركية قد رفعت توصياتها، مطالبة بالإسراع بتبني مشروع يعيد العمل بالتعرفة باعتبارها إحدى وسائل حماية الاقتصاد الوطني.

وأوضح هاشم ذنون الأطرقجي أنّ "كتابا صدر من مجلس الوزراء (لم يذكر تاريخ صدوره) يقضي بتشكيل لجنة من ممثلي الوزارات المعنية (الصناعة والتجارة والمالية وجهات أخرى) فضلا عن رئيسي اتحاد الصناعات العراقي واتحاد الغرف التجارية العراقية لإعادة النظر بقانون بريمر المرقم ٥٤ لعام ٢٠٠٤ حيال الاستيراد وإيقاف العمل بالتعرفة الكمركية.

وأضاف ان الكتاب شمل أيضا "تحديد كل العمليات الاستيرادية والتصديرية بأجازات أصولية تصدرها الجهات الحكومية المعنية، فضلا عن إيجاد آلية لقانون ينظم التعرفة الكمركية ويلبي الأهداف المعتمدة من أجلها."

وتابع يقول: كما دعا كتاب المجلس الى اخضاع كل المستوردات لإجراءات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والمختبرات وأجهزة الرقابة المماثلة الأخرى.

وأشار الأطرقجي إلى انجاز اللجنة أعمالها وتحديد الآليات الكفيلة بتنفيذ إيعاز مجلس الوزراء، باعتباره استجابة لشكاوى الجهات الفنية والاقتصادية المتخصصة التي رصدت ما تعرّض له اقتصاد العراق من أضرار بالغة نتيجة السياسات العشوائية التي تداعت عن فوضى الاستيرادات.

وعلّق على ما تمخّض عن إجراء بريمر بقوله "لقد كانت الاستيرادات إجهازا مباشرا على كل حلقاتنا الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية.

وبين: لاشك أن البطالة التي عانى منها العراق كأبرز أزماتنا الاقتصادية القائمة كانت نتيجة طبيعية لتوقف الإنتاج، فضلا عن السيل الكبير من السلع رديئة المناشئ والتي وجدت في الساحة العراقية ملاذا لها،فلم يعد للمواطن الاّ اقتناؤها ليس لرخص أثمانها فقط ولكن لأن لا بديل غيرها.

وتطرق الاطرقجي: الى عمليات غسيل الأموال التي وجدت في تلك الإجراءات أرضا ممهدة لها.

مؤكداً ان استعادة دولة المؤسسات الحارسة مصالح شعبها وثروته الوطنية لابد منها باعتبارها الوسيلة المثلى لإعادة التوازن وإنصاف المواطن من كل حالات الخلل."

واشار الى الصناعة العراقية ومتطلبات استنهاضها بقوله: ان القروض الميسرة التي اعتمدتها الدولة لاشك في أنها عامل مشجع لاستئناف دورة الأنتاج فيها.

وأضاف: لقد كتبنا إلى السيد رئيس الوزراء ندعوه إلى أهمية إصدار إعفاء للمشاريع الصناعية من الضرائب لمدة عشر سنوات تطمئن الصناعيين لكي يستعيدوا أنفاسهم."

وقال: ان مثل هذه الحالة تعتمد في بلدان شتى خلال أزمات الحروب والكوارث، خاصة أن أزمات عديدة ما زال على الصناعيين مواجهتها كأزمة الكهرباء والأستيرادات العشوائية التي خلفها القانون المذكور الخاص بالتعرفة الكمركية.

التنمية تمنح ٥٥ إجازة لمشاريع صناعية جديدة

بغداد/ المدى

اعلن المدير العام للتنمية الصناعية أمس ان اللجان المختصة في دائرته منحت خلال الأسبوع الماضي ٥٥ اجازة لانشاء مشاريع صناعية جديدة وذلك لإنشاء مشاريع صناعية جديدة وزعت بين بغداد والمحافظات، وتشمل أنشطة صناعية وحرفية مختلفة مثل الصناعات الكهربائية والميكانيكية والغذائية والمستلزمات المنزلية والزراعية.

وأوضح عباس نصر الله ان هذه التراخيص تؤهل أصحابها للاستعانة بالوزارة في الحصول على القروض الصناعية الميسرة وقطع أراض لاقامة مشاريعهم عليها فضلا عن المشورة الصناعية والفنية التي يحتاجونها لأنشاء مشاريعهم وتطوير عملها. وأشار الى أن "اللجان المختصة في التنمية الصناعية تدرس الطلبات المقدمة من أصحاب المشاريع المقترحة وتناقش جدواها وآليات عملها وتصدر اسبوعيا قراراتها باجازة المؤهل منها، وقال ان المشاريع المسجلة لدى التنمية تقرب من ٣٥ ألف مشروع موزعة على كل المحافظات.

اشارات

* قال مسؤول في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إن اجتماعا بين كبار مسؤولي الحكومة ورؤساء بعض من أكبر بنوك الاستثمار في وول ستريت عقد بشأن مصير ليمان براذرز استؤنف يوم السبت الماضي.
وكانت المحادثات الطارئة بين وزارة الخزانة ومجلس الاحتياطي الاتحادي ولجنة الاوراق المالية والبورصات والمصرفيين ، بدأت مساء الجمعة واستمرت في محاولة لايجاد سبيل لانقاذ البنك الاستثماري ليمان براذرز وتحقيق استقرار اسواق المال.
* بولندا تقول روسيا تعرقل خطط أوروبا لتنويع موارد الطاقة.
* قال كريستوف دو مارجري الرئيس التنفيذي لشركة النفط العملاقة توتال يوم السبت إن أسعار الطاقة المرتفعة مفيدة في إثناء الناس عن الإسراف المسبب لتلوث البيئة وتجعل الاستخراج من مصادر مختلفة مثل شمال كندا ممكناً.
* قال رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني يوم أمس الأول انه سيفعل كل ما في وسعه لانقاذ أليتاليا (شركة الطيران الايطالية الخاسرة) من الانهيار وقال مفوض الافلاس لشركة الطيران إن وضع الناقلة الوطنية الايطالية "يتدهور.. وكان مفوض الافلاس اوجستو فانتوتشي قال انه سيبدأ تصفية الشركة وتسريح موظفيها لكنه أعلن عن عقد اجتماع مع النقابات بناء على طلبهم.
* قالت شركة اعمار العقارية في دبي أكبر شركة عربية للتنمية العمرانية من حيث القيمة السوقية يوم السبت المنصرم انها ستبدأ اعادة شراء اسهمها التي انخفت نحو ٥٠ في المئة هذا العام.

الإعلان عن قرب وصول مبلغ المصروف الكلي لمشاريع عام ٢٠٠٨

بابل/اقبال محمد

أعلن المهندس عبد الرزاق النصراوي رئيس لجنة المشاريع في مجلس محافظة بابل المعاون الفني لمحافظ بابل عن نسبة الانجاز لمشاريع عام ٢٠٠٨ م حيث بلغت نسبة الانجاز المالي ٣٠ ٪ إما نسبة الانجاز الفني فقد بلغت ٣٦٪ .

وتوقع النصراوي ان الأشهر الباقية من هذا العام ستشهد ارتفاعا في نسبة الانجاز في العمل مرجعا تأخر الانجاز إلى وزارة المالية وتوقف تمويل المشاريع بسبب نفاد التخصيصات المالية وان الذي حصلت عليه المحافظة حتى ألان ٢٠٪ من أصل مئتين وواحد وأربعين مليار وسبعة عشر مليون دينار وقد اهتمت المحافظة بما صرف لها من مبالغ كانت ما يعادل ٤٨ مليار دينار تقريبا وقد تمت تغطية بعض النواقص من المبالغ المدورة لعام ٢٠٠٧,